

توصيات الملتقى السادس عشر للقطاع الخاص لدول منظمة التعاون الإسلامي "تعزيز التجارة البينية وشرح مزايا نظام الأفضليات التجارية لدول منظمة التعاون الإسلامي" الشارقة- دولة الإمارات العربية المتحدة ، 19 – 20 مارس 2014م

مقدمة:

كنتيجة للمدورات التي شهدتها جلسات العمل طيلة يومي الملتقى والتي تناولت فوائد نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي في تعزيز التجارة البينية وشرح مزايا هذا النظام، تم عقد الملتقى السادس عشر للقطاع الخاص لدول منظمة التعاون الإسلامي مشاركة بين الغرفة الإسلامية و غرفة تجارة وصناعة الشارقة وفي ختام أعماله خرج بالتوصيات التالية في إطار "إعلان الشارقة الاقتصادي":

- يؤكد علي الدور الهام للقطاع الخاص لدول العالم الإسلامي في بذل المزيد من الجهود لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بينها بغية زيادة المعدل الحالي للتبادل التجاري إلى ما نسبته 20% بحلول عام 2015م.
- يناشد الملتقى الدول الأعضاء بتشجيع القطاع الخاص بمنح الإهتمام اللازم للإستفادة من مختلف الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، خاصة الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني .
- يؤكد الملتقى على ضرورة تأييد توصيات الملتقى من قبل كل من مؤتمر القمة الإسلامية، ومجلس وزراء الخارجية، واللجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لدول منظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)
- يُشيد بمكانة الشارقة كعاصمة للثقافة الإسلامية وبدورها المتميز في ترسيخ وتطوير كافة أوجه الثقافة الإسلامية والفنون الجميلة.

إعلان الشارقة الاقتصادي

1. يُناشد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي لم توقع أو تصادق بعد على نظام الأفضليات التجارية للمنظمة (OIC-TPS) أن تفعل ذلك، وعلى الدول الموقعة والمصادقة الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها. وتكليف الغرفة الإسلامية بشرح مزاياها للغرف الأعضاء وكيفية الإستفادة منها لصالح رجال الأعمال من خلال برامج مركزة ودورات تدريبية موجهة لقطاعات محددة.

2. يؤكد على أهمية النظام المصرفي الإسلامي كوسيلة لتمويل التجارة، ويُشدد مُجدداً على الحاجة إلى تقديم هذا النظام إلى الدول التي تفتقر إليه حالياً، ويناشد مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات المصرفية والمالية المعنية الأخرى أن تقدم المساندة اللازمة في هذا المجال.
3. نظراً إلى الإنتشار الجغرافي الموسع للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، يؤكد على إيلاء المزيد من الإهتمام للتنسيق، والروابط على المستوى البيئي الإقليمي، ويناشد الهيئات متعددة الأطراف، مثل المؤسسة الدولية لتمويل التجارة، للمساعدة في إنشاء الروابط وخطوط العمل اللازمة فيما بين الدول والبنوك الإقليمية.
4. يُرحب الملتقى بإنشاء "المصفق" في المملكة العربية السعودية كمبادرة فعالة لتيسير الإجراءات وتحقيق التنمية في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي من خلال القطاع الخاص، ويدعو إلى تعميم هذه المبادرة في الدول الإسلامية الأخرى.
5. يُرحب الملتقى بإنشاء الموقع الإلكتروني المعلوماتي المفتوح الذي يتم تصميمه وإعداده حالياً من قبل الغرفة الإسلامية بالتعاون مع الغرفة التجارية الصناعية بجدة بالمملكة العربية السعودية لصالح كافة الدول الإسلامية والذي سيوفر كافة المعلومات والاحصائيات والمؤشرات الاقتصادية لجميع دول منظمة التعاون الإسلامي التي تشمل منتجات التجارة الخارجية.
6. يُشيد بالمبادرة الكريمة لغرفة تجارة وصناعة الشارقة بإستضافة المعرض الإسلامي الدائم للدول الإسلامية ويناشد كافة الجهات المعنية بالعمل جماعياً والمساهمة في تنفيذ هذه المبادرة.
7. ينادي الملتقى بالعمل على تنفيذ الإستراتيجية الموجودة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي من شأنها أن تُسهم في تنمية هذا القطاع الحيوي من خلال تشجيع ريادة الأعمال، وزيادة التنسيق والتعاون فيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال في العالم الإسلامي.
8. تنظيم المنتدى السنوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم الإسلامي لمناقشة كافة الوسائل ذات الصلة بما فيها التبادل التجاري الإلكتروني (B2B) وإمكانية أن تقوم البنوك المتخصصة بتقديم مساندة مالية لمشاريع هذا القطاع.
9. يناشد الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة وكافة الجهات المعنية بتنظيم برامج تدريبية منتظمة تركز على تبادل المعرفة، وتبني أفضل الممارسات وتبادل التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي وحث القطاع الخاص على ضرورة تنويع المنتجات وإيجاد أسواق جديدة في الدول الأعضاء واكتشاف الفرص التجارية والاستثمارية الكامنة وإظهارها حتى تلقى الاهتمام والرعاية اللازمة.
10. يناشد الملتقى إعطاء القطاع الخاص مكانته الطبيعية ودوره الريادي في تطوير الخطط والبرامج ووضع التشريعات الضرورية والمساندة المؤسسية للإستفادة من القدرات الكامنة لدى هذا القطاع كقاعدة أساسية لتحرير النشاط الاقتصادي في الدول الإسلامية، ولتطوير الأداء في مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية.
11. رفع رسالة شكر إلى سمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى للدولة وحاكم إمارة الشارقة لرعاية سموه الكريمة للملتقى السادس عشر للقطاع الخاص، وإلى سمو الشيخ سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي، ولي العهد ونايب حاكم الشارقة لحضور سموه الكريم الجلسة الافتتاحية،
12. يتقدم المشاركون بجزيل الشكر إلى سعادة الأستاذ أحمد محمد المدفع رئيس غرفة تجارة وصناعة الشارقة وجميع أعضاء مجلس الإدارة وإلى السيد حسين المحمودي مدير عام غرفة تجارة وصناعة الشارقة والجهاز التنفيذي وجميع العاملين بالغرفة الشقيقة على كرم الضيافة وحُسن الوفادة والتنظيم الجيد الذي أسهم في نجاح هذه التظاهرة الاقتصادية الهامة.

